**النواسخ  
كان وأخواتها  
يقول ابن مالك:  
ترفع كان المبتدا اسماً، والخبرْ   
تنصِبُهُ، كـ(كان سيداً عمر)   
  
ككان ظلَّ باتَ أضحى أصبحَا   
أمسى وصار ليس، زال برحا   
  
فتىء، وانفكَّ، وهذي الأربعهْ   
لِشِبْهِ نفيٍ، أو لنفيٍ، مُتْبَعَهْ   
  
ومثلُ كانَ دامَ مسبوقاً بـ(ما)   
كأعطِ ما دمتَ مُصيباً دِرْهَمَا   
  
أولاً: نواسخ الابتداء: وهي قسمان أفعال وحروف :  
• فالأفعال: كان وأخواتها، وأفعال المقاربة، وظن وأخواتها .  
• والحروف: ما وأخواتها، ولا التي لنفي الجنس، وإن وأخواتها.  
ملاحظة: كان وأخواتها وكلها أفعال اتفاقاً، إلا ليس؛ فذهب الجمهور إلى أنها فعل وذهب ابن السراج وتابعه على ذلك أبو علي الفارسي وأبو بكر بن شقير، وجماعة إلى أنها حرف.  
  
ثانياً: عمل كان وأخواتها:  
ترفع المبتدأ وتنصب خبره ويسمى المرفوع بها اسماً لها والمنصوب بها خبراً لها.  
  
ثالثاً: شروط عمل كان وأخواتها: وهي قسمان:  
1. ما يعمل بلا شرط وهي: كان وظل وبات وأضحى وأصبح وأمسى وصار وليس.  
2. ما يعمل بشرط وهو قسمان:  
أ‌) الأول : أن يسبقه نفي (لفظاً، أو تقديراً)، أو شبه نفي، وهو أربعة: زال وبرح وفتىء وانفك.  
- نفي لفظاً نحو: (ما زال زيدٌ قائماً)   
- أو تقديراً نحو قوله تعالى: ( قَالُوا تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ) أي لا تفتأ، ولا يحذف النافي معها إلا بعد القسم وقد شذ الحذف بدون القسم. وحذف النفي بثلاثة شروط : أن يكون حرف النفي ( لا ) ، أن يكون الفعل الناسخ مضارعاً، وأن يكون الحذف في القسم.  
- أو شبه نفي والمراد به النهي كقولك: (لا تزل قائماً). والدعاء كقولك: (لا يزال الله محسناً إليك).  
ب‌) الثاني : ما يشترط في عمله أن يسبقه ما المصدرية الظرفية وهو (دام) كقولك أعط ما دمت مصيبا درهما أي أعط مدة دوامك مصيبا درهما ومنه قوله تعالى: {وَأَوْصَانِي بِالصَّلاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيّاً } أي مدة دوامي حياً.  
  
رابعاً: كان وأخواتها من حيث التصرف والجمود:  
يقول ابن مالك:  
وغيرُ ماضٍ مِثْلَهُ قد عَمِلا   
إنْ كان غيرُ الماضِ منهُ استُعمِلا   
  
هذه الأفعال على قسمين :   
أحدهما: ما يتصرف، وهو ما عدا ليس ودام. وهو على قسمين:  
1. ما يتصرف تصرفا ناقصا، بأن يكون المستعمل منه الماضي والمضارع واسم الفاعل، وهو أربعة أفعال: زال، وفتئ، وبرح، وانفك . ولا يستعمل منه أمر ولا مصدر.  
2. ما يتصرف تصرفاً تاماً، بأن تجئ منه أنواع الفعل الثلاثة: الماضي، والمضارع، والأمر، ويجيئ منه المصدر واسم الفاعل، وهو الباقي ( كان-صار-أصبح-أمسى- أضحى-ظل-بات).  
- المضارع نحو: (يكون زيد قائماً) قال الله تعالى: {وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً}   
- والأمر نحو: (كونوا قوامين بالقسط ) وقال الله تعالى: {قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً}   
- واسم الفاعل نحو: ( زيد كائن أخاك ).  
- والمصدر كذلك: واختلف الناس في كان الناقصة هل لها مصدر أم لا؟ والصحيح أن لها مصدرا ومنه قوله:  
ببذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونُك إياه عليك يسير  
والثاني: ما لا يتصرف، وهو ليس ودام.  
  
  
خامساً: حكم خبر الأفعال الناسخة  
يقول ابن مالك:  
وفي جميعها تَوَسَّطَ الخبَرْ   
أجِزْ, وكلٌّ سَبْقَهُ دامَ حَظَرْ   
  
• يجوز توسط الخبر بين الفعل الناسخ والاسم ما لم يجب تقديمها على الاسم ولا تأخيرها عنه، نحو: (كان قائماً زيدٌ) وقول الله تعالى: {وَكَانَ حَقّاً عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ}. وقول الشاعر:  
سَلِي - إن جهلتِ - الناسَ عنَّا وعنهمُ   
فليسَ سواءً عالمٌ وجهولُ   
  
الشاهد فيه: قوله: " فليس سواء عالم وجهول " حيث قدم خبر ليس وهو " سواء " على اسمها وهو " عالم " وذلك جائز سائغ في الشعر وغيره. ومنه أيضاً:  
لا طيبَ للعيشِ ما دامت مُنَغَّصةً   
لَذَّاتُهُ بادِّكارِ الموتِ والهَرَمِ   
  
الشاهد فيه: قوله: " مادامت منغصةً لذاتُه " حيث قدم خبر دام وهو قوله " منغصة " على اسمها وهو قوله " لذاته ".   
وفي البيت توجيه آخر: وهو أن يكون اسم " دام " ضميراً مستتراً، وقوله " منغصة " خبرها، وقوله " لذاته " نائب فاعل لقوله " منغصة "، لانه اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبني للمجهول، وعلى هذا يخلو البيت من الشاهد.  
• ما يجب تقدم الخبر نحو: (كان في الدار صاحبها) فلا يجوز ههنا تقديم الاسم على الخبر لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة.  
• ما يجب تأخر الخبر نحو: (كان أخي رفيقي) فلا يجوز تقديم رفيقي على أنه خبر لأنه لا يعلم ذلك لعدم ظهور الإعراب.  
• الرأي في تقدم خبر دام عليها:  
1. التقدم على ما و دام: أشار ابن مالك ووافقه ابن عقيل إلى أن كل العرب أو كل النحاة منع سبق خبر دام على ( ما ) المتصلة بها نحو: (لا أصحبك قائماً ما دام زيد ) .  
2. التقدم على دام وحدها: يرى ابن عقيل بأنه لا يمتنع تقديم خبر دام على دام وحدها نحو: (لا أصحبك ما قائماً دام زيد) .وكما تقول: (لا أصحبك ما زيداً كلمت).  
  
• الرأي في تقدم الخبر إذا سبق الفعل الناسخ ( ما ) النافية:  
يقول ابن مالك:  
كذاكَ سبقُ خبرٍ ما النافيه   
فجئ بها متلُوةً، لا تاليهْ**

**1. إذا كان النفي بغير ( ما ) يجوز التقديم: فتقول (قائما لم يزل زيد) و(منطلقا لم يكن عمرو) ومنعهما بعضهم.  
2. إذا كان النفي بـ( ما ) لا يجوز التقديم عليها : فلا تقول (قائما ما زال زيد) وأجاز ذلك ابن كيسان والنحاس، ولا تقول (قائما ما كان زيد) وأجازه بعضهم.  
3. إذا كان النفي بـ(ما) يجوز التقدم على الفعل وحده نحو: (ما قائماً زال زيدٌ)، (ما قائماً كان زيدٌ). ووافق البصريون التقدم على (ما) مطلقاً على أنها ليس لها حق الصدارة في الكلام.  
خلاصة في تقدم الخبر:  
المثال الحكم مسوغات الحكم  
كان قائماً زيدٌ جواز تقدم الخبر حكم الخبر في الأصل جواز التقدم  
كان في الدار صاحبها وجوب تقدم الخبر حكم الخبر في الأصل وجوب التقدم  
كان أخي رفيقي وجوب تأخر الخبر حكم الخبر في الأصل وجوب التأخر  
لا أصحبك قائماً ما دام زيد يمتنع   
لا أصحبك ما قائماً دام زيد يجوز عند ابن عقيل   
قائما لم يزل زيد يجوز بغير ما النافية   
منطلقا لم يكن عمرو يجوز بغير ما النافية   
قائما ما زال زيد لا يجوز   
قائما ما كان زيد لا يجوز   
ما قائما زال زيد يجوز   
ما قائما كان زيد يجوز   
  
• حكم خبر ليس: يقول ابن مالك:  
ومنع سبق خبر ٍ ليس اصطفي وذو تمام ما برفع ٍ يكتفي  
وما سواه ناقصٌّ، والنقص في فتىء ليس زال دائما ً قفي  
فذهب الكوفيون وتبعهم المصنف: يمنع تقديم خبر ليس عليها.  
أبو علي الفارسي: ذهب إلى الجواز فتقول: (قائماً ليس زيدٌ). ودليلهم ما ورد في لسان العرب من تقدم معمول الخبر على ليس كقوله : " ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم".  
سادساً: كان وأخواتها من حيث التمام والنقصان:  
الفعل التام: يكتفي بمرفوعه ويدل على حدث وزمن .  
الفعل الناقص: لا يكتفي بمرفوعه ويحتاج إلى منصوب، ويدل على حدث وزمن.  
تنقسم كان وأخواتها إلى قسمين :  
أ‌) ما فيه حالتان: أن يكون تاماً وناقصاً، وهي ( كان – ظل – أصبح – أمسى- بات –أضحى- صار – انفك – دام – برح )  
ب‌) ما فيه حالة واحدة: أن يكون ناقصاً، وهي (فتئ – زال – ليس).  
ومثال التام قوله تعالى: {وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ} أي إن وجد ذو عسرة وقوله تعالى: {خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ} بمعنى بقيت وليس مدة دوام، وقوله تعالى: {فَسُبْحَانَ اللهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ }.  
سابعاً : أنواع كان:  
يقول ابن مالك:   
وقد تزداد كان في حشو: كما كان أصحّ علم من تقدّما  
كان على ثلاثة أنواع: ناقصة وتامة وزائدة.  
• كان الزائدة: وتزاد بين شيئين متلازمين ، وهي على نوعين:  
- قياسي: بين ما وفعل التعجب نحو : ( ما كان أصحّ علم من تقدّما )، ومنه قول الشاعر:  
لله در أنو شروان من رجل ما كان أعرفه بالدون والسفل  
- سماعي ( غير قياسي ) ومثاله:  
أ‌- كالمبتدأ وخبره نحو: زيد كان قائم   
ب‌- والفعل ومرفوعه نحو: لم يوجد كان مثلك   
ت‌- والصلة والموصول نحو: جاء الذي كان أكرمته .  
ث‌- والصفة والموصوف نحو: مررت برجل كان قائم.  
ثامناً: حذف كان: يقول ابن مالك :  
ويحذفونها ويبـقون الخـــبر وبعد إن ولو كثيرا ً ذا اشتهر  
وبعد أن تعويض ما عنها ارتكب كمثل أمّا أنت برّا فاقتـرب  
تحذف كان في حالتين:  
أ‌) تحذف مع اسمها ويبقى خبرها كثيراً بعد ( إنْ ) و ( لو ) نحو:  
قد قيل ما قيل إن صدقا وإن كذبا فما اعتذارك من قول إذا قيلا؟  
الشاهد فيه: قوله " إن صدقا، وإن كذبا " حيث حذف " كان " مع اسمها وأبقى خبرها بعد " إن " الشرطية، وذلك كثير شائع مستساغ.  
ونحو: (ائتني بدابة ولو حماراً) فالشاهد ( ولوحماراً) أي ولو كان المأتي به حماراً، فأبقى الخبر ودل عليه ( لو ) .  
ب‌) تحذف وحدها بعد ( أنْ) :  
تحذف كان وحدها بعد أن المصدرية ويبقى اسمها وخبرها، ويعوض عنها بـ(ما) ولا يجوز الجمع بينهما، وبشرط أن يكون اسمها ضمير مخاطب ، نحو: (أما أنت برا فاقترب) والأصل أن كنت برا فاقترب، فحذفت كان فانفصل الضمير المتصل بها وهو التاء فصار أن أنت برا، ثم أتى بـ ما عوضا عن كان فصار أن ما أنت برا ثم أدغمت النون في الميم فصار أما أنت برا.   
ومثله قول الشاعر:  
أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبع  
الشاهد فيه: قوله " أما أنت ذا نفر " حيث حذف " كان " التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، وعوض عنها " ما " الزائدة وأدغمها في نون أن المصدرية وأبقى اسم " كان " وهو الضمير البارز المنفصل، وخبرها وهو قوله " ذا نفر ".  
تاسعاً: حذف نون كان:  
يقول ابن مالك:  
ومن مضارع ٍ لكان منجزمْ تحذف نونٌ، وهو حذف ّ ما التزمْ  
تحذف نون كان في المضارع إذا سبقت بجازم تخفيفاً لكثرة الاستعمال جوازاً نحو: ( لم يكُ)، وقوله تعالى: ( وإن تك حسنة يضاعفها). وفي ذلك مذاهب:  
أ‌) عند ملاقاة ساكن: فسيبويه لا يحذف النون فلا تقول: ( لم يكُ الرجل قائماً). وأجازه يونس.  
ب‌) عند ملاقاة متحرك: والمتحرك نوعان ، إما ضمير متصل أو لا:  
1- إن كان ضميراً متصلاً: لم تحذف النون اتفاقا كقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعمر رضي الله عنه في ابن صياد : ( إن يكنه فلن تسلط عليه وإلا يكنه فلا خير لك في قتله) . فالشاهد فيه عدم حذف النون اتفاقاً لاتصاله بالضمير المتصل.  
2- إن كان غير ضمير متصل: جاز الحذف والإثبات نحو: (لم يكن زيد قائما) و(لم يك زيد قائما).  
ملاحظة: ولا فرق في ذلك بين كان التامة أو الناقصة.  
خلاصة شروط الحذف: كان مضارع مجزوم، وعلامة الجزمه السكون، وغير متصل بضمير، وليس بعدها حرف ساكن.  
  
  
ما ولا ولات وإن المشبهات بليس  
يقول ابن مالك:  
إعمال (ليس) أعملت ما دون (إن) مع بقا النفي، وترتيب زكن  
وسبق حرف جر أو ظرف ك ( ما بي أنت معنيا) أجاز العلما  
أولاً: الحروف الناسخة العاملة عمل ( كان ) : ما ولا ولات وإنْ.  
ثانياً: ( ما ) : فيها لغتان:  
أ‌) لغة بني تميم: أنها لا تعمل شيئا ويعتبرونها زائدة فتقول: (ما زيد قائم) فزيد مرفوع بالابتداء وقائم خبره ، لأن ما حرف لا يختص لدخوله على الاسم وعلى الفعل .  
ب‌) أهل الحجاز: يعملونها كعمل ليس لشبهها بها في النفي فيرفعون بها الاسم وينصبون بها الخبر نحو: (ما زيد قائما) وقوله تعالى: {مَا هَذَا بَشَراً} و{مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ }.  
ثالثاً: شروط عمل ( ما الحجازية):  
الأول: ألا يزاد بعدها (إنْ) فإن زيدت بطل عملها نحو: (ما إنْ زيد قائمٌ).   
الثاني : ألا ينتقض النفي بإلا نحو: (ما زيد إلا قائم) وكقوله تعالى: { مَا أَنْتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنَا} وقوله {وَمَا أَنَا إِلاَّ نَذِيرٌ} .  
الثالث: ألا يتقدم خبرها على اسمها نحو: (ما قائم زيد).   
الرابع: ألا يتقدم معمول الخبر على الاسم نحو: (ما طعامَك زيدٌ آكلٌ) ويبقى عملها إذا كان الخبر ظرفاً ولا جاراً ومجروراً نحو: (ما عندك زيد مقيما) و(ما بي أنت معنيا).  
الخامس: ألا تتكرر (ما) نحو: ( ما ما زيد قائم ) لحدوث الإثبات.  
السادس: ألا يبدل من خبرها موجب نحو: (ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبأ به)، وبذلك استوت اللغتان(الحجاز وتميم) في عدم إعمالها.  
رابعاً: المعطوف على خبر ( ما ):  
يقول ابن مالك:  
ورفع معطوف بلكن أو ببل من بعد منصوب بما الزم حيث حل  
يكون العاطف بعد خبر ( ما ) على نوعين:  
i. العاطف مقتض للإيجاب بـ( بل ولكن) فتقول: (ما زيد قائما لكن قاعدٌ أو بل قاعدٌ) فقاعد خبر لمبتدأ محذوف والتقدير لكن هو قاعد وبل هو قاعد .  
ii. العاطف غير مقتض للإيجاب كالواو ونحوها، جاز النصب والرفع والمختار النصب نحو: (ما زيد قائما ولا قاعدا) ويجوز الرفع فتقول ولا قاعدٌ.   
خامساً: زيادة الباء في خبر ليس:  
يقول ابن مالك:  
وبعد ما وليس جر البا الخبر وبعد لا ونفي كان قد يُجَرْ  
• تزاد الباء كثيرا في الخبر بعد (ليس وما) نحو قوله تعالى: {أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ} و{أَلَيْسَ اللهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ} {وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ} و{وَمَا رَبُّكَ بِظَلاَّمٍ لِلْعَبِيدِ} .  
ولا تختص زيادة الباء بعد ما بكونها حجازية بل تزاد بعد التميمية بنقل سيبويه.  
• وردت زيادة الباء في خبر (لا) كقول الشاعر:  
فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب  
الشاهد فيه: قوله " بمغن " حيث أدخل الباء الزائدة على خبر لا النافية كما تدخل على خبر ليس وعلى خبر ما.  
سادساً: عمل ( لا ) عمل ليس:  
يقول ابن مالك:  
في النكرات أعملت كليس لا وقد تلي لات وإن ذا العملا  
وما ل "لات" في سوى حين عمل وحذف ذي الرفع فشا والعكس قل  
لا التي ليست لنفي الجنس تعمل عند الحجازيين بشروط:  
أحدها: أن يكون الاسم والخبر نكرتين نحو: (لا رجلٌ أفضلَ منك) ومنه قوله:  
تعز فلا شيءٌ على الأرض باقيا ولا وزرٌ مما قضى الله واقيا  
الشاهد فيه: قوله " لا شئ باقيا، ولا وزر واقيا " حيث أعمل " لا " في الموضعين عمل ليس، واسمها وخبرها نكرتان.  
الشرط الثاني : ألا يتقدم خبرها أو معموله على اسمها فلا نقول: (لا قائماً رجل) و(لا عندك رجل مقيما ولا امرأة ) بلا مقيمٌ.  
الشرط الثالث : ألا ينتقض النفي بإلا فلا تقول: (لا رجلٌ إلا أفضلُ من زيد) ينصب أفضل بل يجب رفعه.  
سابعاً: عمل ( إنْ) عمل ليس:  
قال بذلك الكوفيون عدا الفراء وقليل من البصريين. وتعمل في النكرة والمعرفة: فتقول إن رجل قائما وإن زيد القائم وإن زيد قائما.  
ثامناً: عمل ( لات ) عمل ليس:  
أصلها (لا) النافية وزيدت عليها تاء التأنيث مفتوحة وهي عاملة على مذهب الجمهور.  
شروطها:  
1. حذف أحد ركني الجملة وغالباً اسمها وبقاء خبرها ومنه قوله تعالى: {وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ}.  
2. تعمل في ( الحين ) وما شابهها من الزمان نحو ساعة وأوان كقول الشاعر:  
ندم البغاة ولات ساعة مندم والبغي مرتع مبتغيه وخيم  
الشاهد فيه: قوله " ولات ساعة مندم " حيث أعمل " لات " في لفظ " ساعة " وهي بمعنى الحين، وليست من لفظه.  
  
أفعال المقاربة  
المقاربة والرجاء والشروع  
يقول ابن مالك:  
ككان كاد وعسى لكن ندرْ غير مضارع لهذين خبرْ  
أولاً: تنقسم أفعال المقاربة إلى ثلاثة أقسام:  
1. ما دل على المقاربة: وهي كاد وكرب وأوشك.  
2. ما دل على الرجاء: وهي عسى وحرى واخلولق.  
3. ما دل على الإنشاء( الشروع): وهي جعل وطفق وأخذ وعلق وأنشأ.  
ثانياً: عملها: تدخل على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ اسما لها وتنصب الخبر ويكون خبره خبرا لها.  
ثالثاً: شرط خبرها:  
أن يكون خبرها جملة فعلها مضارع، نحو: (كاد زيد يقوم) و(عسى زيد أن يقوم) .  
وندر مجيئه اسما بعد عسى وكاد كقوله:  
أكثرت في العذل ملحا دائما لا تكثرن إني عسيت صائما  
الشاهد فيه: قوله " عسيت صائما " حيث أجرى " عسى " مجرى " كان " فرفع بها الاسم ونصب الخبر، وجاء بخبرها اسما مفرداً، والأصل أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع، وقيل عسى هنا تامة وليست ناقصة.  
رابعاً: اقتران خبرها بـ( أن ) :  
يقول ابن مالك:   
وكونه بدون أن بعد عسى نزر، وكاد الأمر فيه عكسا  
1. يكثر اقتران خبر عسى بـ أن وتجريده من أن قليل وهذا مذهب سيبويه ومذهب جمهور البصريين أنه لا يتجرد خبرها من أن إلا في الشعر ولم يرد في القرآن إلا مقترنا بـ أن، قال الله تعالى: {فَعَسَى اللهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ} وقال عز وجل: {عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ} ومن وروده بدون أن قوله:  
عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب  
الشاهد فيه: قوله " يكون وراءه - إلخ " حيث وقع خبر " عسى " فعلا مضارعا مجردا من " أن " المصدرية، وذلك قليل.  
2. يكثر تجرد خبر كاد من أن ويقل اقترانه بها وهذا بخلاف ما نص عليه الأندلسيون من أن اقتران خبرها ب أن مخصوص بالشعر. فمن تجريده من أن قوله تعالى: {فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ} ومن اقترانه قول الشاعر: كادت النفس أن تفيض عليه إذ غدا حشو ريطة وبرود  
الشاهد فيه: قوله " أن تفيض " حيث أنى بخبر " كاد " فعلا مضارعا مقترنا بأن، وذلك قليل، والأكثر أن يتجرد منها.  
3. خبر حرى / اخلولق:  
يقول ابن مالك:  
وكعسى حرى، ولكن جعلا خبرها حتما بأن متصلا  
وألزموا اخلولق أن مثل حرى وبعد أوشك انتفا أن نزرا  
- يجب اقتران خبر حرى واخلولق بأن مثل عسى نحو: ( حرى زيد أن يقوم) و( اخلولقت السماء أن تمطر).  
4. خبر أوشك:  
يكثر بعد أوشك اقتران خبرها بأن ويقل حذفها منه نحو:  
ولو سئل الناس التراب لأوشكوا -إذا قيل هاتوا- أن يملوا ويمنعوا  
الشاهد فيه: تجرد الخبر من ( أن ) على قلة .  
5. خبر كرب :  
يقول ابن مالك:  
ومثل كاد في الأصح كربا وترك أن مع ذي الشروع وجبا  
كأنشأ السائق يحدو وطفق كذا جعلت وأخذت وعلق  
يكثر بعد تجريد خبرها من أن مثل كاد ويقل اقترانه بها فمن تجريده قوله:  
كرب القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة: هند غضوب  
الشاهد فيه: قوله " يذوب " حيث أتى بخبر " كرب " فعلا مضارعا مجردا من أن.  
6. خبر أفعال الشروع:  
ما دل على الشروع في الفعل لا يجوز اقتران خبره بأن لما بينه وبين أن من المنافاة لأن المقصود به الحال وأن للاستقبال وذلك نحو: (أنشأ السائق يحدو) و(طفق زيد يدعو) و(جعل يتكلم) و(أخذ ينظم) و(علق يفعل كذا).  
خامساً: حكم الأفعال من حيث التصرف والجمود:  
يقول ابن مالك:  
واستعملوا مضارعا لأوشكا وكاد لا غير وزادوا موشكا  
تنقسم أفعال هذا الباب إلى مجموعتين:  
أ‌) متصرفة: وهي ( كاد وأوشك) فقد استعمل الماضي والمضارع وقد ورد استعمالها اسم فاعل مثل: فموشكة أرضنا أن تعود خلاف الأنيس وحوشا يبابا  
الشاهد فيه: قوله " فموشكة " حيث استعمل اسم الفاعل من أوشك.  
أموت أسى يوم الرجام وإنني يقينا لرهن بالذي أنا كائد  
الشاهد فيه: قوله " كائد " حيث استعمل الشاعر اسم الفاعل من " كاد ".  
ب‌) جامدة: بقية الأفعال مع خلاف في عسى وطفق وجعل.  
سادساً: حكم الأفعال من حيث التمام والنقصان:  
يقول ابن مالك:  
بعد عسى اخلولق أوشك قد يرد غنى ب "أن يفعل" عن ثان فقد  
اختصت ( عسى ، اخلولق ، أوشك) باستعمالها ناقصة وتامة.  
أ‌- الناقصة: ما سبق ذكره.  
ب‌- التامة: ترد تامة بشروط:  
1- أن تسند إلى أن والفعل نحو : عسى أن يقوم، اخلولق أن يأتي ، أوشك أن يفعل.  
2- ألا يأتي بعدها اسم ظاهر يصح رفعه به نحو: عسى أن يقوم زيدٌ ففيه وجهان :  
أ‌- أن يرفع الاسم الظاهر بالفعل، والمصدر فاعل.  
ب‌- أو أن زيد اسم عسى مؤخر ، والمصدر خبر مقدم.**